

Distr.
GENERAL

S/1994/839
18 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال
مقدم عملاً بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٢٣ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي التطورات المتصلة بعملية المصالحة السياسية والبعثة الإنسانية وحالة الأمن وعملية بناء المؤسسات في الصومال، إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٩٢٣ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

٢ - وقد وصل ممثلي الخاص الجديد للصومال، السيد جيمس فيكتور غبيهو وهو من غانا، إلى الصومال في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وسيبقى القائم بعمل الممثل الخاص الذي انتهت فترة عمله، السيد لانسانا كوياتي، في الصومال حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤ من أجل كفالة تسليم مسؤولياته بسلاسة.

ثانيا - البعثة الإنسانية

٣ - مازال يجري إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المتمثلة في التغلب على احتياجات الطوارئ والانتقال إلى مرحلة الانتعاش عن طريق تحسين حالة المستضعفين، لا سيما المرأة والطفل، وإيجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين والمشردين داخليا. إلا أن هذه المكاسب على الجبهة الإنسانية مازالت هشة للغاية إزاء استمرار عدم الأمن وعدم وجود قدرة محلية منظمة تعالج رفاه القطاعات الضعيفة من السكان معالجة فعالة وتتصدى للكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان.

٤ - ومازالت شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدم خدمات التنسيق والإعلام والدعم السوقي لأوساط المعونة الإنسانية، في حين تواصل بذل جهودها للمساعدة في إعادة توطين المشردين داخليا وتعزيز تنفيذ مشاريع مجتمعية صغيرة في مناطق وقطاعات جغرافية ذات أولوية لا توجد فيها وكالات تنفيذية.

٥ - وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض باحتواء تفشي مرض الكوليرا الذي كان يحتمل أن يشكل كارثة، ومواصلة إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا. وقد حدثت، في الوقت نفسه، نكسات هامة عديدة، تضمنت التوقف، لأسباب أمنية، في أنشطة برنامج الأغذية العالمي في كيسمايو وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفادو وبوالي وصندوق إنقاذ الطفولة في مقديشيو.

ألف - الاستعراض القطاعي

الأغذية والتغذية:

٦ - أثناء معظم عام ١٩٩٣، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات كبيرة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى ما يقرب من ١,٢ مليون شخص. وبحلول نهاية عام ١٩٩٣، كانت الحالة قد تحسنت حيث انخفض عدد المستفيدين منها إلى ٦٥٠ ٠٠٠ شخص. وقد مضى برنامج الأغذية العالمي لينقل محور تركيزه من الإغاثة إلى إعادة التأهيل. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٤، كان برنامج الأغذية العالمي يدعم ٥٥٠ مشروعا صغيرا لإعادة التأهيل. وتولد هذه المشاريع العمالة وتعيد إحياء القطاع الزراعي وتنشط الاقتصاد السوقي وتعزز الاكتفاء الذاتي في الأغذية. وفي حين أن أعمال الطوارئ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كانت تمثل ١٠٠ في المائة من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في الصومال، بلغت بحلول أيار/مايو ١٩٩٤ حوالي ٢٥ في المائة، منها حيث يحصل حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص على مساعدات غذائية طارئة من برنامج الأغذية العالمي. ويستفيد ما يقرب من ٥٢٠ ٠٠٠ شخص من أنشطة إعادة التأهيل والتنمية التي يساعدها البرنامج.

٧ - وأثناء الأشهر القليلة الماضية، ظلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدعم ما مجموعه ٧٣ من مراكز التغذية التكميلية في وسط الصومال وجنوبها، حيث تساعد ما متوسطه ٥٢ ٠٠٠ طفل وإمرأة شهريا، بعد أن بلغ متوسط عددهم ما يزيد عن ٩٥ ٠٠٠ طفل وإمرأة في أوج الطوارئ. بيد أنه في أيار/مايو، بدأ عدد المستفيدين من التغذية التكميلية يزداد مرة أخرى بسبب حدوث زيادة كبيرة في سعر المنتجات الغذائية في بعض الأقاليم نتيجة رداءة المحاصيل إلى جانب عدم الأمن مما حال دون الوصول إلى الأسواق. كما تدعم اليونيسيف برامج التغذية، بما في ذلك توزيع مكملات فيتامين ألف، على ما متوسطه ٤٠ ٠٠٠ طفل شهريا.

٨ - ويتنبأ تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/برنامج الأغذية العالمي في منتصف حزيران/يونيه بأن إنتاج الحبوب الغذائية سيبلغ حوالي ٤٤ ٥٠٠ طن أثناء موسم الأمطار الثاني في ١٩٩٣/١٩٩٤، وهو ما يمثل ثلث الناتج المناظر في السنة السابقة فقط، رغم حدوث زيادة تبلغ ٥٠ في المائة تقريبا في المنطقة المزروعة. ومن المرجح أن يقل مجموع إنتاج الحبوب الغذائية في ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٦٠ في المائة عن متوسط الإنتاج فيما قبل الحرب الأهلية. وتبين هذه الانتكاسة الخطيرة، التي تعزى إلى عدم هطول ما يكفي من الأمطار في المناطق المزروعة الرئيسية، الحاجة إلى واردات كبيرة من الحبوب الغذائية حتى موسم الحصاد الرئيسي القادم في آب/أغسطس. وتقدر احتياجات المعونة الغذائية في

١٩٩٣/١٩٩٤ بما يقرب من ٣٤٣ ٠٠٠ طن. وتبلغ التبرعات المعقودة حتى الآن ٢٠٠ ٠٠٠ طن، مما يجعل هناك عجزاً قدره ١٤٣ ٠٠٠ طن.

الصحة:

٩ - جاء بصورة عامة النجاح في احتواء تفشي مرض الكوليرا، الذي بدأ في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٤، نتيجة الجهود المنسقة التي بذلتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية والجماعات الصومالية، مع دعم سوقي كبير من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد تم تحديد ما مجموعه ٦٥٠ ٢٤ حالة وتم الإبلاغ عن حدوث ٨٧٢ وفاة بسببه بحلول نهاية حزيران/يونيه. وتركز منظمة الصحة العالمية جهودها الآن على الجزء الشمالي الغربي من البلد حيث لم تخمد بعد حدة تفشي هذا الوباء، في حين تواصل اليونيسيف إضافة الكلور إلى مصادر المياه لمنع ظهور أي حالة جديدة من المرض ومحاولة تغيير مواقف الأشخاص إزاء المرافق الصحية.

١٠ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وسعت منظمة الصحة العالمية نطاق دعمها ليشمل برامج معالجة السبل في مقديشيو، وبيليت هاوا (جيدو) والجزء الشمالي الغربي من الصومال. وتقوم منظمة الصحة العالمية الآن بتقديم العقاقير المضادة للملاريا، ومعدات المختبرات وإمداداتها إلى مقديشيو وهرغيسا. وقد واصلت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة صيادلة بلا حدود العمل بصورة مشتركة لتشغيل نظام لشراء وتوزيع العقاقير الأساسية والمبادئ التوجيهية للرعاية الصحية الأولية.

١١ - وفيما بين شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتموز/يوليه ١٩٩٤، واصلت اليونيسيف العمل على تحقيق هدفها الرامي إلى تحصين ١٤٢ ٠٠٠ طفل ضد السبل و ١٤٦ ٠٠٠ طفل آخر ضد الأمراض الأربعة الأخرى التي يمكن الوقاية منها، فضلاً عن تحصين ١٠٢ ٠٠٠ امرأة في سن الحمل ضد مرض الكزاز (التيتانوس). وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الاعتبارات الأمنية، أنجزت حملات الوصول إلى المناطق النائية في شمال مقديشيو وكيسمايو ووادي جوبا، وبوساسو. وتقدم اليونيسيف في الوقت الراهن أشكالاً شتى من الدعم لـ ٢٤ مستشفى و ١٠٥ مراكز صحة الأم والطفل و ٥٠ من أقسام رعاية المرضى الخارجيين وأكثر من ٢٠٠ مركز صحي، بالإضافة إلى توفير التدريب للعاملين في الصحة المجتمعية والقابلات التقليديات.

المياه:

١٢ - توقف الآن مؤقتاً دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشبكة إمدادات مياه مقديشيو، الذي بدأ في حزيران/يونيه ١٩٩٢ كمشروع للمساعدة الطارئة، وذلك نتيجة تكرار المنازعات العمالية مما أسفر عن توجييه تهديدات لموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، تم الآن استنفاد أموال الطوارئ المخصصة لهذا المشروع ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على مساهمات عاجلة كي يتسنى مواصلة توفير اللوازم والخدمات حتى نهاية السنة. ومن شأن حدوث أي توقف في هذا المشروع لإمدادات المياه أن يعرض أكثر من مليون صومالي للأمراض التي تحملها المياه ويجعل إعادة ظهور الكوليرا مسألة أكثر من مرجحة. وسيؤدي أيضاً إلى تفاقم الحالة الأمنية ويشكل تهديداً للاستقرار في إقليم مقديشيو. وما زالت إمكانية الوصول إلى

مياه الشرب المأمونة محدودة بالفعل، في جميع أنحاء البلد، ويضطر عدد كبير من الصوماليين الى استخدام مصادر المياه الملوثة، مما يؤدي الى تعريضهم للأمراض التي تحملها المياه، رغم الجهود التي تبذلها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية والوحدات العسكرية الوطنية لحفر آبار محمية جديدة وإعادة إصلاح الآبار الأخرى ومساعدة مشاريع المياه الحضرية.

الزراعة ومصادر الأسماك:

١٣ - إعدادات للموسم الزراعي الراهن، وزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٣٠٠ طن من بذور الحبوب الغذائية و ١٠ أطنان من بذور الخضروات و ٦٢ ٠٠٠ من الأدوات اليدوية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوحدات العسكرية الوطنية. وتقوم أفرقة حماية النباتات بأعمال المسح والرش بمبيدات آفات المحاصيل الشائعة. وفي الشمال الغربي من الصومال، قامت الفاو بإصلاح المسالخ. وستتشارك الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريبا في مشروع لتنمية مصادر الأسماك يشمل مناطق من مركا الى أدالي.

التعليم:

١٤ - أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ببعض الدعم من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية، مركزين لتطوير التعليم، أحدهما في مقديشيو والثاني في بيبواوا، يستخدمان منذ عام ١٩٩٣ لتطوير المناهج الدراسية، وتصميم وإنتاج مواد تعليمية وكتب مدرسية، وبرامج تدريب المدرسين، فضلا عن دعم إنشاء سلطة تعليمية محلية نظرا لعدم وجود وزارة تعليم مناسبة. وتشمل حلقات العمل التي نظمت لمدرسين صوماليين البلد بأسره فضلا عن مخيمات اللاجئين في كينيا. وقد افتتحت وحدة للتعليم المفتوح في الصومال وذلك في نهاية آذار/مارس ١٩٩٤ وهي تقدم بالفعل تدريب المدرسين أثناء الخدمة لـ ١٠٥ مدرسا في مقديشيو. ويجري وضع ترتيبات لتقديم برامج وحدة التعليم المفتوح في الصومال أيضا في بيبواوا وهرجيسيا. وقد قدمت اليونيسيف دعما ماديا إلى حوالي ٤٠٠ مدرسة ابتدائية في جميع أنحاء الصومال. ويجري إحلال تركيز جديد على دعم مدارس تعليم القرآن التي ظلت نشطة طوال الاضطرابات التي سادت السنوات الماضية.

المأوى والبقاء:

١٥ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في وضع برنامج لدعم إعادة تعمير المأوى والاسكان منخفض التكلفة في منطقة نوغال الشمالية الشرقية ومساعدة بلدية هرجيسيا في إعادة إصلاح المرافق العمرانية فضلا عن استعادة القدرات الإدارية للبلدية.

النقل:

١٦ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبمداخلات تكميلية من برنامج الأغذية العالمي، الدعم الإداري لميناءي مقديشيو وكيسمايو. وتقدم منظمة الطيران المدني الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم لتعزيز القدرات الوطنية على إدارة مطار مقديشيو.

باء - الاستيطان والإعادة إلى الوطن

١٧ - ما زال يوجد ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ صومالي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة وما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخل بلدهم، أغلبيتهم (٢٤٠ ٠٠٠ شخص) في مقديشيو.

١٨ - وواصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القيام بدور نشط في برنامج إعادة الاستيطان للمشردين داخليا، بالدعم من الوحدات العسكرية الوطنية لترتيبات العبور ليلا والفحص الطبي والنقل والحراسات، ومن منظمات غير حكومية وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف لتحديد المستفيدين، والتوصل إلى ترتيبات مع زعماء قرى المنشأ وتوفير الأغذية والمساعدة المحلية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، تمت مساعدة ما مجموعه ١٥ ٠٠٠ شخص من النازحين داخليا للعودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة.

١٩ - ويفتقر البرنامج الإنساني في الصومال إلى التنظيم مع الخبرة اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للنازحين. وقد اضطر هذا شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى القيام بدور تنفيذي مباشر. وفي أوائل حزيران/يونيه، أوفدت المنظمة الدولية للهجرة بعثة تقييم إلى الصومال استغرقت ١٠ أيام لوضع برنامج شامل لإعادة توطين العدد المتبقي من النازحين داخليا. وأعرب عن ترحيبي بمبادرة المنظمة الدولية للهجرة وأحث الحكومات على تقديم الدعم المالي اللازم لحل هذه المشكلة بسرعة. بيد أنه لن يود جميع النازحين داخليا العودة إلى مناطق إقامتهم السابقة. وبناء على ذلك بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء مشاورات مع منظمة العمل الدولية بغية وضع برنامج للعمالة وإدراء الدخول للنازحين، لا سيما في منطقة مقديشيو.

٢٠ - وقد أغلق مخيم ليبوي للاجئين في كينيا في ١٧ حزيران/يونيه، مما جعل عدد مخيمات اللاجئين الصوماليين التي أوقفت عملياتها في فترة الأشهر الستة الماضية ثلاثة مخيمات. ومن مجموع ٤٢ ٠٠٠ صومالي مسجل في ليبوي، اختار ٢٤ ٠٠٠ منهم العودة طوعا إلى بلدهم في حين نقل العدد الباقي إلى مخيم آخر في كينيا بعيدا عن الحدود. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع اليونسيف ومنظمات غير حكومية مقرها في الصومال، برصد عملية العودة إلى الوطن المنظمة ذاتيا هذه وهي مستعدة للتدخل لتخفيف حدة المشاكل التي قد تنشأ. وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعمليات نقل أخرى للعودة الطوعية برا وبحرا وذلك بغية دعم إعادة ٢٥ ٠٠٠ صومالي من كينيا و ١٥ ٠٠٠ صومالي آخر من إثيوبيا وما يصل إلى ٥ ٠٠٠ صومالي يتوقع عودتهم من اليمن إلى الوطن. وقد واجهت المفوضية صعوبات

بالغة في أنشطة الإعادة الى الوطن وإعادة الإدماج التي تقوم بها في الصومال بسبب الافتقار إلى التمويل واضطرت إلى أن تصدر نداء خاصا في هذا الشأن في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

جيم - من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والتعمير

٢١ - وعقب نقل مكتب الأمم المتحدة للتنمية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٩٤، تم توقيع مذكرة تفاهم بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق باستمرار تعاون العملية مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الدعم السوقي لإعداد الدراسات الإقليمية المختصرة للبعثات التقنية أو بعثات المانحين. وفي أيار/مايو، قام مكتب الأمم المتحدة للتنمية ببعثة إلى شاببلا الوسطى لإعداد دراسة إقليمية مختصرة، وأوفد في أواخر حزيران/يونيه بعثة تقنية إلى إقليم نوغال. ويخطط للقيام ببعثة لمانحين متعددين إلى الشمال الشرقي من الصومال في تموز/يوليه. ويجدر ذكر أن مجلس الأمن قد وافق في الفقرة ٥ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، على إيلاء الأولوية لتوجيه موارد التعمير الدولية إلى المناطق التي يجري إقرار الأمن فيها وإلى المؤسسات الصومالية المحلية المستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في تحديد أولويات التنمية.

٢٢ - ويواصل برنامج إعادة التأهيل الصومال الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتبلغ ميزانيته ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، أنشطته من خلال مكاتب تنفيذ المشاريع في شمال غربي الصومال وشمال شرقيها وجنوبيها. وهناك مشاريع فرعية نشطة في ميادين مثل إصلاح المدارس وتحسين الآبار والثقوب المحفورة وإنشاء لجان مياه وشق الطرق وتعزيز المشاريع الصغيرة عن طريق الجمعيات التعاونية ومشاريع الزراعة ومصائد الأسماك وإنتاج البخور، والائتمان وتسويق المنتجات.

٢٣ - وكما ذكر بالفعل، فإن المكاسب التي تحققت في مكافحة أزمة من أشد الأزمات الانسانية ما زالت طفيفة للغاية. وهناك قلق حقيقي لدى المنظمات الانسانية بأن الاضمحلال السريع للموارد المتاحة وتزايد مشاكل الأمن سيعطلان قدرة المنظمات الانسانية على شندان المهام ذات الأولوية المتمثلة في حماية المستضعفين وتشجيع العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين داخليا وتشجيع الانتقال إلى الإصلاح والتعمير.

ثالثا - قضايا الأمن

ألف - مهام الأمن التي تؤديها قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال

٢٤ - تسعى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إعمالا لولايتها، إلى حفظ الأمن في منشآت رئيسية وحراسة قوافل الاغاثة وحماية الأفراد، لا سيما في حالات الطوارئ وحالات الأمن المزعزعة الناجمة، بصفة خاصة، عن قطع الطرق. ومع تدريب المزيد من أفراد الشرطة الصومالية، يتزايد اضطلاع قوات العملية بعمليات مشتركة مع الشرطة، مما يساعد على كفالة مشاركة الصوماليين في أنشطة الأمن.

باء - القتال فيما بين العشائر

٢٥ - وقعت مؤخرا صدامات فيما بين العشائر والأفخاذ أدت إلى تعكير صفو الحالة الأمنية، لا سيما في مقديشيو. وقد نشبت أخطر هذه الصدامات في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جنوب مقديشيو بين فحذي حبر جدير وهوادلي وكان هناك خطر أن تنتشر في جميع أنحاء مقديشيو والمناطق المحيطة بها. وقد وجه القائم بعمل نائب الممثل الخاص نداء إلى الطرفين بوقف الأعمال العدائية. وقد روجت الصحف ومحطات الاذاعة المحلية لهذا على نطاق واسع. كما ناقش طرق ووسائل إنهاء الأعمال العدائية مع السيد علي مهدي واللواء محمد فرح عديد، وغيرهما من الزعماء السياسيين والعسكريين، وقد ذكروا جميعهم أنهم يوافقون على ضرورة وقف القتال. وذكروا أيضا أنهم يودون مواصلة دعم الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أجل التوصل إلى اتفاق شامل لانتهاء الأعمال العدائية. ويفهم أن شيوخ أبغال وحبر جدير ومرسادي يجتمعون في مقديشيو من أجل إيجاد طرق لنزع فتيل التوتر وإحلال السلم.

٢٦ - وأثناء هذه الأعمال العدائية، بدأت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تدابير الأمن التالية: (أ) وضعت جميع تحصينات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في جميع أنحاء مقديشيو في حالة إنذار قصوى؛ (ب) وحظر على رجال الميليشيا الصوماليين وزع المركبات القتالية للجماعات المسلحة "التكنيكالز"، لا سيما حول التحصين رقم ٧؛ (ج) ووضعت قوة الرد السريع في وضع الاستعداد؛ (د) وحلقت الطائرات العمودية من طراز "كوبرا" التابعة للعملية على فترات دورية فوق مناطق القتال بين العشائر لرصد الحالة؛ (هـ) وتم تقييد حركة الأفراد والمركبات التابعة للعملية؛ (و) وتكثيف أعمال الدورية على طرق الامداد الرئيسية للعملية؛ (ز) وطلب إلى جميع الأفراد داخل مجمعات السفارات والجامعة ارتداء سترات واقية من الرصاص وخوذات عندما يتنقلون داخل هذه المناطق.

٢٧ - وبالإضافة إلى التدهور في حالة الأمن الناشئة عن القتال فيما بين العشائر، وقعت قافلة تابعة للعملية في كمين في مقديشيو يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد قُتل فيه جنديان من ماليزيا وأصيب أربعة جنود (ثلاثة جنود ماليزيين وإيطالي واحد). وأثناء الهجوم، اختطف ١١ جنديا، بمن فيهم الجنود الأربعة المصابين، وأطلق سراحهم فيما بعد.

جيم - تأثير التدهور في الأمن على تقديم المساعدة الانسانية

٢٨ - أدى تكرار اندلاع القتال فيما بين العشائر الذي تأثرت به مقديشيو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية إلى وقف يكاد يكون كاملا، طوال نصف الفترة المشمولة بالتقرير تقريبا، لجميع الأنشطة الانسانية في العاصمة والمناطق المجاورة لها مباشرة. كما أدت حالة عدم الاستقرار هذه إلى انهيار آليات ضعيفة بالفعل لتسوية المنازعات (لا سيما ما يتصل منها بالعمل) بين الوكالات الانسانية والمجتمع المحلي. وقد تعين على صندوق انقاذ الطفولة أن يوقف أنشطته في مقديشيو إلى أجل غير مسمى، شأنه في ذلك شأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مشروع امدادات مياه مقديشيو. وقد توقفت لمدة أسبوعين امكانية وصول مركبات النقل التجاري إلى ميناء مقديشيو وأدت التهديدات ضد موظفين والنهب على نطاق واسع إلى عرقلة عمليات برنامج الأغذية العالمي هناك. وكثيرا ما تقوم الميليشيا المسلحة بسد طرق الوصول إلى الميناء. ونتيجة لذلك، لم يستطع برنامج الأغذية العالمي أن ينقل سوى ١٠ ٠٠٠ طن من الامدادات من الميناء أثناء الربع الثاني من عام ١٩٩٤، أي أقل من نصف الكمية المبرمجة لتلك الفترة. وفي حالات كثيرة، تضطر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام أفراد أمن محليين لحراسة ممتلكاتها، مما يشمل خطر العودة إلى حالة اللاشرعية التي اتسمت بها المرحلة السابقة من الأزمة في الصومال.

٢٩ - وفي المناطق النائية من الجزء الجنوبي من البلد، ظلت الحالة أكثر استقرارا، مع الاستثناءات الملحوظة في واجد، حيث لقي أحد الموظفين المغتربين في منظمة أطباء العالم (اليونان) حتفه في آذار/مارس، وفي أنحاء من جوبا السفلى حيث وقعت حوادث عديدة، من بينها مقتل موظف تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان/ابريل. ويعقد الأمل على أن يؤدي اتفاقا المصالحة في جوبا السفلى وابسامي إلى تحسين الأمن في تلك المنطقة. وقد وقعت معظم حوادث الأمن الرئيسية خارج مقديشيو في الجزء الجنوبي من الصومال حيث لا تتواجد قوات تابعة للعملية بصورة دائمة. وقد ساعد تواجدها في مواقع أخرى على تقليل حالات قطع الطرق وكفالة حماية الموظفين المغتربين بل والموظفين الصوماليين أيضا.

٣٠ - وقد ظلت حالات عدم اليقين بشأن مستقبل حجم القوات ووزعها مصدر قلق لأوساط المعونة الانسانية. وتعتبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال أن من الجوهرى لعملها الانساني كفالة أمن الموانئ والمطارات وامكانية الوصول إليها وحماية المكاتب ومقار السكن والمخازن والقدرة على حراسة القوافل والقدرة على الاجلاء السريع. وكما يتجلى من هذا التقرير، تتزايد صعوبة توفير العملية لهذه الخدمات في بعض أنحاء البلد، لا سيما في مقديشيو نفسها.

رابعاً - هيكل القوة وقدراتها ومهام متنوعة

ألف - قوام القوة ووزعها

٣١ - يبلغ قوام القوة الحالي، بما في ذلك عناصر دعم السوقيات ٧٩٠ ١٨ فرداً حتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفيما يلي وزع القوة:

البلد المساهم بقوات	الوحدة	الموقع	القوام
استراليا	وحدة مراقبة الحركة	مقديشو	٥٥
ايرلندا	وحدة نقل	بيضاوا	٩٠
باكستان	لواء	مقديشو	٦ ٨٧٥
	قوة الرد السريع	مقديشو	١٧٠
بنغلاديش	كتيبة	افغوي	٩٤٠
بوتسوانا	كتيبة	برديرا	٤٢٠
رومانيا	مستشفى	مقديشو	٢٣٠
زمبابوي	سرية اشارة الكتيبة	بالاد/بيليت وين	٩٠٠
ماليزيا	كتيبة	مقديشو	٩٥٥
مصر	لواء	ميناء ومطار مقديشو	١ ٦٦٥
نيبال	وحدة أمن	مقديشو	٣١٠
نيجيريا	كتيبة	ميركا	٧٠٠
الهند	لواء	بيضاوا/كسمايو	٤ ٩٢٠
جنسيات متعددة	مقر القوة	مقديشو	٥٦٠
		المجموع	١٨ ٧٩٠

٣٢ - وفي خارج مقديشو، تعاني قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من ضغوط كبيرة. ومنذ آذار/مارس، أجريت تخفيضات كبيرة في عدد القوات في منطقة مسؤولية بالاد/بيليت وين. ولا يوجد الآن سوى سرية في بيليت وين وكتيبة في بالاد، ولا توزع أي قوات بين هذين الموقعين في اقليم شابيللا الوسطى في جوهر/جالالكسي. وفي مناطق كبيرة، لا يمكن للعملية أن تسهم سوى بدوريات منتظمة من أجل حفظ الأمن. وتتزايد صعوبة مواصلة توفير حراسات بالنطاق والعدد اللازمين لقوافل الاغاثة الانسانية والقوافل السوقية. وستزداد حدة هذه الصعوبات إذا تدهورت حالة الأمن أكثر من ذلك.

باء - مفهوم العمليات

٣٣ - في ضوء الولاية المنقحة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي وافق عليها مجلس الأمن، يركز مفهوم عملياتها على توحيد الأنشطة في منطقة العمليات الحالية سواء داخل مقديشيو أو في المناطق النائية. وتتمثل العناصر الرئيسية في هذا المفهوم فيما يلي:

(أ) تأمين المرافق والمنشآت الرئيسية، لا سيما المطارات والموانئ وخطوط المواصلات؛

(ب) الحفاظ على وجود مستمر في الطرق الرئيسية وداخل مناطق المسؤولية عن طريق القيام بدوريات مستمرة؛

(ج) المساعدة في إعادة إنشاء الشرطة الصومالية عن طريق تقديم مساعدة مباشرة والقيام بدوريات مشتركة؛

(د) توفير الأمن لقوافل المعونة الانسانية.

جيم - مهام متنوعة

العمليات الجوية

٣٤ - وضعت خطة لاعادة انشاء المراقبة المدنية الوطنية الصومالية للمجال الجوي الوطني الصومالي. وهناك اتصال وثيق مع منظمة الطيران المدني الدولية ويجري إحراز تقدم في هذا الشأن. ويجري وضع الصيغة النهائية لاتفاق صندوق استئماني لتحصيل رسوم ملاحه جوية على الطائرات التي تحلق في المجال الجوي الصومالي، ويجري إعداد عقد مع رابطة النقل الجوي الدولية (اياتا) لتحصيل الأموال. وقد بدأ إجراء تطويرات شاملة في مطار مقديشيو. ويتولى فريق إدارة المطار الذي يتألف من أفراد عسكريين تابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المسؤولية عن تشغيل المطار. وعلى الرغم من أن أفراداً عسكريين هم الذين يقدمون خدمات مراقبة الحركة الجوية حالياً، يجري تدريب مراقبين مدنيين محليين وستتوفر أعداد كافية منهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بما سيتيح لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تشغل الوظائف الاشرافية فقط.

الدعم الإنساني

٣٥ - تشمل المساعدة الإنسانية التي تقدمها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال نشاط واسع النطاق يتراوح من توفير حرس الأمن للقوافل الإنسانية الى تنظيم دورات متخصصة للشرطة الصومالية. ونظم العديد من المشاريع الانمائية للمجتمعات المحلية، وكان توفير المعونة الطبية للمدنيين الصوماليين من أولويات جميع الفرق العسكرية. وقد ركزت الفرق في المنطقة الخصبة بأسفل نهر شابيل الاهتمام على

تقديم المساعدة للزراعة المحلية، بينما قامت الفرق في المناطق الحضرية مثل مقديشيو بدعم تطوير مشاريع التدريب المجتمعية والمهنية في المناطق التي تسمح فيها الأحوال الأمنية بذلك. وقد ساعدت قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كذلك في الأنشطة المتصلة بمشاريع تقديم الأغذية مقابل العمل وتحسين إمدادات المياه، وإعادة توطين الأشخاص المشردين، وتقديم المساعدة الطبية وإعادة التعمير وتوفير المعونة في تربية الحيوانات والمعونة البيطرية.

تقديم الدعم للشرطة الصومالية

٣٦ - إن النقل التدريجي لوظائف الأمن من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى قوة الشرطة الصومالية المعاد انشائها من الأهداف الرئيسية لبرنامج الشرطة. وتحقق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هذا من خلال توفير الأمن لأنشطة الشرطة في أهم مرافق الشرطة والمحاكم وتقديم التدريب الأساسي غير المتاح عن طريق البرامج الأخرى، فضلا عن تقديم المساعدة في تسليم مركبات الشرطة وأسلحتها ومعداتنا. وتنظم حاليا دورات في مجال التدريبات، والتدريب على الأسلحة وقيادة/صيانة المركبات والصحة والإصحاح يقوم بها أفراد عسكريون من أجل ٥٢٠ من رجال الشرطة الصومالية.

خامسا - برنامج نزع السلاح والتسريح

٣٧ - أعرب قادة الفصائل السياسية الصومالية صراحة، في إعلان قادة المنظمات السياسية الصومالية الموقع في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول)، عن تأييدهم لمفهوم نزع السلاح بصورة طوعية. وفي الفقرة ٤ من القرار ٩٢٣ (١٩٩٤)، حث مجلس الأمن بقوة جميع الأطراف في الصومال على التعاون التام مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وعلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي وقعتها هذه الأطراف بما في ذلك تلك المتصلة بنزع السلاح طوعا. غير أنه لم يتم التمسك بهذا الالتزام، ومن الواضح أن الميليشيات آخذة في التسلح من جديد واستكمال إمداداتها من الأسلحة. وقد زاد عدد من مركبات "تكنيكالز" والمركبات التي تحمل الميليشيات المسلحة التي شوهدت بالقرب من مجمعات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والنقاط المحصنة، في الشهور الأخيرة. ولا يتجه الصوماليون إلى تسليم أسلحتهم طوعا، في الوقت الراهن. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مستعدة لجمع وتأمين جميع الأسلحة التي تسلم إليها، إذا أراد الصوماليون ذلك.

سادسا - برنامج إزالة الألغام

٣٨ - واصل برنامج إزالة الألغام التوسع منذ أن قدمت تقريره الأخير ويجري تنفيذ مشاريع إزالة الألغام، بالكامل، بواسطة مزيلات الألغام الصوماليين. وقد زاد عدد أفرقة إزالة الألغام بما يزيد عن الضعف إذ بلغ ١٣ فريقا، وستبدأ خمسة أفرقة أخرى قريبا. وحدثت زيادة مماثلة في تدمير الذخيرة، فارتفع عدد الألغام المضادة للدبابات بنسبة ٦٠ في المائة فبلغ ٢٥٣ ٥ لغمًا، وزاد عدد الألغام المضادة للأفراد بمعدل الضعف

فبلغ ٢ ٢٢٣ لغما، وزادت الذخيرة التي لم تتفجر بعد بمعدل الضعف فبلغت ١٥٠ ٢٠. وبالإضافة الى ذلك، تم تطهير ٥٦ كيلومترا مربعا من أراضي الرعي و ٦٠ كيلومترا مربعا من الطرق من الألغام.

٣٩ - وقد يزداد أمن المناخ الذي يمكن أن تجري فيه عملية إزالة الألغام، في حالة زيادة نجاح عملية المصالحة، مما يمكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من وضع مزيد من الموظفين الدوليين في الميدان للإشراف على أنشطة إزالة الألغام ورصدها.

سابعاً - برنامج الشرطة والعدالة

٤٠ - إن الهدف الرئيسي لعمليات شعبة الشرطة المنشأة حديثاً، والتي كانت قبل ذلك جزءاً من شعبة العدالة، هو إعادة إنشاء قوة شرطة تتميز بالمصداقية والحياد ويكون قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد، قبل نهاية عام ١٩٩٤. وقد بلغ مجموع عدد المجندين في الشرطة ٨٦٩ ٧ مجندين. حتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وكشفت شعبة الشرطة عملها المتصل بتدريب أفراد الشرطة، وتوريد واستعمال المعدات، وغير ذلك من أشكال دعم السوقيات، وكذلك إصلاح وتجديد مراكز الشرطة. وحتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أمكن تشغيل ٩٦ من مراكز الشرطة من بين مجموع ١٢٥ مركزاً.

٤١ - وفيما يتعلق بالبرنامج المتصل بالتدريب، تم وزع ضباط الشرطة المدنية البالغ عددهم ٥٠ ضابطاً، والذين ساهمت بهم الدول الأعضاء، في المناطق التي تسمح فيها الأحوال الأمنية بذلك في البلد. وتشمل هذه المناطق بيشاوا (٥ ضباط من زمبابوي) وهارغيسا (٣ ضباط من هولندا و ٢ من كوريا) ومقديشيو (ضابط واحد من غانا وواحد من إيرلندا وواحد من إيطاليا و ٣ من ماليزيا) وبارديرا (٤ ضباط من غانا). وسوف يجري وزع ضباط الشرطة العسكرية في غالكايو وكيسمايو وميركا حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك، وعند توفر مرافق الإقامة والتدريب. وهناك مجموعة إضافية من ٥ مستشارين للشرطة موزعة في بيشاوا وبوساسو وغالكايو ومقديشيو. ومن المنتظر أن يتم وزع مزيد من مستشاري الشرطة قريباً، في افغوي وبلادا وبارديرا وكيسمايو. وتم مؤخراً سحب فريق التدريب الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية التابع للولايات المتحدة من الصومال بصفة مؤقتة لأسباب أمنية.

٤٢ - ومن العقوبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ برنامج الشرطة الصومالي عدم وجود مرافق تدريبية في المناطق، ذلك أن المرافق التي كانت موجودة قبل ذلك قد تم تدميرها، أو انها في حالة سيئة أو يشغلها المستقطنون. وقد ساعد فريق التدريب الذي وفره البرنامج الدولي للمساعدة التقنية في مجال التحقيقات الجنائية التابع للولايات المتحدة في تجديد مدرسة للتدريب داخل مجمع السفارة في مقديشيو تتسع لعدد لا يتجاوز ١٠٠ متدرب لمواجهة هذا النقص.

٤٣ - ووحدة "داراوشتا" هي وحدة الوزع السريع التي ستعالج الحالات الصعبة في المناطق والتي تنطوي على أعمال قطع الطريق والسرقة وغيرها من الجرائم الخطيرة. ومن المنتظر أن يكتمل برنامج التدريب

الحالي لوحدة "داراوشتا" قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وسوف يجري تعيين الأفراد المدربين، ويتوقع أن يكون عددهم ٢٠٠٠ فرد تقريبا، في المناطق، بعد ذلك. ويعد الجانب العسكري من تدريب "داراوشتا" بالغ الأهمية، إذا كان للوحدة أن تؤدي عملها في مكافحة الجريمة في المناطق بصورة فعالة.

٤٤ - وتواصل شعبة العدالة توحيد برامج عملها في ميادين القضاء والإصلاحات وقضاء الأحداث ومنع الجريمة وحقوق الإنسان. ويتقدم العمل المتصل بإصلاح وتجديد ٥٤ محكمة في ٢٨ دائرة، ويجري إعداد الخطط لأعمال تجديد إضافية وتشمل ٢٨ محكمة في المراكز و ٨ محاكم في المناطق، و ٨ محاكم من محاكم الاستئناف. وقامت البعثات التي اضطلع بها موظفو شعبة العدالة بتعيين ١٤٦ قاضيا للمحاكم التي تنشأ من جديد في مناطق باري وتوغال ومودوغ وجوبا السفلى وباكوك وغيدو وهيران وشابيل السفلى.

٤٥ - وفي برنامج العمل المتعلق بالإصلاحات، قرب الانتهاء من إصلاح ١٤ سجنا في ٩ مناطق. وتقوم شعبة العدالة بالاتصال بمجالس المراكز/المناطق المختصة بشأن تعيين الحراس من أجل السجون الإضافية التي يجري تجديدها. ومن المقرر أيضا أن تبدأ البرامج التدريبية لموظفي السجون في تموز/يوليه.

٤٦ - وفي برنامج عمل قضاء الأحداث، تمت ترجمة القانون الصومالي الخاص بمحاكم وإصلاحات الأحداث إلى الإيطالية والصومالية، ويجري جميع تعليقات موجزة على هذا القانون. وفي مرافق الإصلاحات التي أعيد انشاؤها في الصومال، يولي الانتباه للاحتياجات المحددة للأحداث، من أجل تأمين الامتثال للمعايير القواعد الدولية ذات الصلة بالموضوع. وسيبدأ المشروع التجريبي التعليمي والترفيهي لإنقاذ أطفال الشوارع حالما تسمح الأحوال الأمنية في مقديشيو بذلك.

٤٧ - وتسعى الشعبة، في برنامجها لحقوق الإنسان، إلى توسيع عملها بحيث يتجاوز مراقبة حقوق المحتجزين والسجناء. وحقوق المتهمين وأداء الشرطة، والمحاكم وسلطات السجون. وسوف يتناول البرنامج أيضا مسائل من قبيل حقوق المرأة والطفل في الصومال. ويجري، حاليا، ترتيب دورات تعليمية في حقوق الإنسان، عن طريق الحلقات الدراسية بصورة خاصة. وبدأت شعبة العدالة، الآن، في وزع ضباطها في المناطق، من أجل توفير المساعدة لمؤسسات العدالة الجنائية الجاري إعادة انشاؤها. ويتم الحصول على مساعدة كبيرة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثامنا - التطورات السياسية

٤٨ - أشار تقرير المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/614، الفقرتان ٦ و ٧)، في الإعلان الذي تم التوقيع عليه في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه)، إلى أن الزعماء الصوماليين قرروا عقد مؤتمر وطني للمصالحة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، لانتخاب رئيس ونائب للرئيس وتعيين رئيس الوزراء، واتفقوا على عقد اجتماع تحضيرى للمؤتمر في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد تم في وقت لاحق تأجيل كلا الاجتماعين بسبب التطورات التي وردت في ذلك التقرير. وقد فسرت هذه التأخيرات المتكررة بأنها

ضرورية من أجل استيعاب مشاركة أحد الفصائل من الشمال الغربي بغية الإبقاء على سلامة أراضي الصومال وإتاحة الوقت لفصيل آخر من الشمال الشرقي لحل نزاعه المتعلق بقيادته، ومع ذلك فقد سببت لي قلقا كبيرا واثارت شكوكا خطيرة بشأن جدية التزام القادة الصوماليين بالمصالحة الوطنية.

٤٩ - ولم يحرز أي تقدم في هذا الشأن منذ تقريرني المؤرخ ٢٤ أيار/مايو، وقد أجرى الممثل الخاص بالإلانة مشاورات مكثفة مع الشخصين الموقعين على إعلان نيروبي، وهما السيد علي مهدي محمد، باسم مجموعة الـ ١٢، والجنرال محمد فارح عيديد، باسم التحالف الوطني الصومالي والفصائل المتحالفة معه، وحاول جاهدا الحصول على موافقتهم على موعد ومكان جديدين لعقد الاجتماع التحضيري. غير أن مجموعة الـ ١٢ أعربت عن قلقها إزاء الحالة الأمنية السائدة في مقديشيو وطلبت أن يعقد الاجتماع في نيروبي بدلا منها. ولم يتم التوصل حتى الآن الى اتفاق بشأن كل من موعد ومكان انعقاد الاجتماع. ويتوقف الموعد الآن على اختتام عدد من الاجتماعات الإقليمية واجتماعات الفصائل والمشاورات التي يزعم أنها تشكل تمهيدا حاسما للمصالحة الوطنية. ويتضمن ذلك مؤتمر جوبا السفلى للمصالحة الوطنية، المعقود في كيسمايو في الفترة من ٢٤ أيار/مايو الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ ومؤتمر أبسامي للمصالحة الوطنية المعقود في دوبلي في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه الى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ ومؤتمر جبهة الخلاص الديمقراطية الصومالية، الذي يتوقع عقده قريبا من أجل حل النزاع القائم بين زعماء ذلك الحزب. وقد ضاعت بالفعل ثلاثة أشهر من الجدول الزمني المتفق عليه في آذار/مارس ولا يوجد مؤشر واضح على موعد انعقاد الاجتماع التحضيري، ناهيك عن المؤتمر نفسه.

٥٠ - وقد تمخض مؤتمر جوبا للمصالحة عن قيام ممثلي الفصائل والفصائل الفرعية التسعة عشر في ذلك الاقليم بالتوقيع على اتفاق في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ دعا الى وقف عام لإطلاق النار اعتبارا من ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفتح جميع الطرق، والقيام بحملات للتوعية، وإعادة الممتلكات الى أصحابها الشرعيين، وضمان سلامة موظفي وممتلكات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإقامة نظام لإدارة الاقليم وكذلك هيئات قضائية ونظام للسجون. وأنشئت أربع لجان للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام الجنرال محمد سيد مرسى "مورغان"، باسم الحركة الوطنية الصومالية، والسيد عثمان أتو، باسم التحالف الوطني الصومالي، بالتوقيع على بيان يدعو الى دعم فصيلهما من أجل تنفيذ الاتفاق. وكان ذلك حدثا هاما بوجه خاص لأن المؤتمر ترك مسألة وضع الترتيبات النهائية لتسريح أفراد الميليشيات وإعادة تأهيلهم لقادة الفصائل. وأقر البيان قرار المؤتمر الذي يقضي بجعل كيسمايو منطقة خالية من الأسلحة.

٥١ - وترك مؤتمر جوبا السفلى مجالا للفصائل الفرعية في أبسامي التي تغيبت عن المؤتمر للمشاركة في تنفيذ الاتفاق بعد اختتام المفاوضات الجارية بينهما في دوبلي. وقد افتتح المؤتمر، الذي حضره ٥٠٠ وفد يمثلون ١١ فصيلا فرعيا من أبسامي، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جو احتفالي حيث رحبت الوفود بعدد كبير من اللاجئين الذين عادوا من كينيا ترقبا للسلم والاستقرار اللذين توقعوا أن يتمخض عنه مؤتمر جوبا السفلى وأبسامي.

٥٢ - واختتم مؤتمر أبسامي في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ بتلاوة اتفاق أبسامي الذي تضمن، في جملة أمور، إنشاء آليات لإعادة توحيد الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي وإجراء تسوية سلمية للمنازعات الخاصة بالممتلكات، ودعا إلى المصالحة بين المجتمع المحلي في أبسامي وغيره من المجتمعات المحلية الصومالية، وتوفير الأمن للوكالات الإنسانية التي تعمل في المناطق التي تسيطر عليها أبسامي، وإنشاء المحاكم ونظام للسجون وقوى للشرطة. وأكد ممثلي الخاص، عند مخاطبته الاحتفال الختامي للمؤتمر، على ضرورة دخول المجتمع المحلي في أبسامي في حوار مع المجتمعات المحلية الأخرى والتوصل إلى ترتيبات توفيقية مع الموقعين على اتفاق السلم بجوبا السفلى بوصفها جزءاً من عملية المصالحة الوطنية.

٥٣ - ولا تزال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تساعد في إقامة مجالس المقاطعات. فقد أنشئت مجالس إضافية للمقاطعات في لاس كوره ودهر في إقليم ساناغ منذ التوقيع على إعلان نيروبي في آذار/مارس. وكانت هذه أول مرة يدعو فيها أشخاص من منطقة تقع في "أرض الصومال" عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمساعدتهم في إنشاء هيكلهم الإداري المحلية. ويبلغ عدد مجالس المقاطعات التي أنشئت حتى الآن ٥٧ مجلساً (من ما مجموعه ٩٢). ولا يزال عدد المجالس الإقليمية ٨ مجالس من ما مجموعه ١٨ مجلساً.

تاسعا - ملاحظات

٥٤ - يصف هذا التقرير الجهود المتواصلة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتحسين الحالة العامة في الصومال التي أصبحت الآن أفضل إلى حد كبير مما كانت عليه عندما تم وزع العملية لأول مرة، ولكنها أسوأ مما كانت عليه في وقت صدور تقريره الأخير في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ففي كثير من الأقاليم أخذت الحياة تعود إلى مجراها المعتاد كما أخذ الانتاج الزراعي في الانتعاش. ويجري إحراز تقدم في إعادة بناء المؤسسات، وبخاصة مؤسسات الشرطة والنظام القضائي. وهذه الانجازات أساس للأمل في تمكين الشعب الصومالي من استئناف حياته العادية بعد المشقة التي عاناها خلال السنوات العديدة الماضية. ومن جهة أخرى، حدث تدهور كبير في الحالة الأمنية، وخاصة في مقديشيو، بسبب استئناف القتال بين الفصائل وازدياد أعمال النهب؛ وتسير عملية المصالحة الوطنية بخطى بطيئة إلى حد يصبح معه انجاز هذه العملية بحلول آذار/مارس ١٩٩٥ غير ممكن.

٥٥ - وتقع مسؤولية هذا الوضع تماماً على عاتق القادة الصوماليين. إذ أن التقدم الذي أحرز لا يمكن تعزيته ولا يمكن تحقيق مزيد من التقدم حتى تقرر الفصائل العديدة في الصومال، وخاصة زعماءها، العمل معاً بجدية للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة تكفل الاستقرار في بلدهم. وفي هذا الصدد، فإن التأخير المتكرر لمؤتمر المصالحة الوطنية والاجتماع التحضيري مدعاة للقلق الشديد وخيبة الأمل للذين بذلوا جهوداً كبيرة لمساعدة الصومال. ومن شأن المؤتمرات الإقليمية مثل مؤتمر جوبا السفلى أن تساعد في تقليل انعدام الأمن والإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية، غير أن انجازاتها لن تكون ذات شأن كبير ما لم يعكس اتجاه التوجه الحالي نحو المزيد من التمزق في أوساط الفصائل.

٥٦ - أما والحالة هذه، فلا يسع المرء سوى أن يتفهم تماما قلق المجتمع الدولي إزاء طول المدة التي سينتظر منه أن يقضيها في دعم الجهود الرامية الى تحقيق مصالحة وطنية في الصومال. ذلك أن تكرار إرجاء المؤتمرات وظهور مجموعات ثانوية جديدة، وعدم قيام عملية تصالح واضحة، أمور تخلق انطبعا بأن المحادثات القائمة بين القادة الصوماليين، على مختلف المستويات، قد تتواصل الى ما لا نهاية. كما أن هناك انطبعا بأنه، رغم استطالة المحنة التي يجتازها الشعب الصومالي لا يزال بعض قادته غير مستعدين لاختضاع طموحاتهم الشخصية الى السلطة لقضية السلم والاستقرار في الصومال.

٥٧ - ودعوني بالتاليؤكد مرة أخرى للقادة الصوماليين أن المجتمع الدولي قد خصص موارد ضخمة وأبدى الكثير من الصبر، أملا في المساعدة على تحويل الصومال، من جديد، الى مجتمع مسالم ومعتمد على ذاته في آن معا. بيد أن هذا الالتزام لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية في عالم يزدحم بنزاعات ومآسي انسانية تستدعي اهتمام المجتمع الدولي. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يضاعف القادة الصوماليون السياسيون جهودهم للتوصل الى اتفاق يقوم على التعددية والتسامح المتبادل بحيث يستعيد المجتمع الدولي ثقته في أنه يستطيع إنجاز مهمته في الصومال بحلول آذار/مارس ١٩٩٥.

٥٨ - وبانتظار ذلك، طلبت من ممثلي الخاص الجديد أن يعد تقييما متعمقا لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وقررت أيضا إجراء استعراض شامل لقدرات القوات الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولست أكيدا من أن الحالة الراهنة في الصومال تسمح لهذه القوة بأن تقدم لعملية حفظ السلم مساهمة لها من الفعالية ما يكفي لتبرير حجمها وتكلفتها. فأكثر من نصف هذه القوة موجود حاليا في موغاديشيو. ومع ذلك فإنها قد عجزت لأسباب لا مسؤولية لها فيها عن أن تفعل شيئا يذكر للتخفيف من الآثار الأمنية الناجمة عن المعارك الضخمة التي اندلعت هناك فيما بين القبائل. والنجاح الذي حققته، في هذا المجال، بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إنما هو تحقق بالوسائل الدبلوماسية أكثر مما تحقق بالوسائل العسكرية. وعليه، فإني أميل الى الاعتقاد بإمكانية الشروع في خفض مستوى القوات المخصصة حاليا لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وإنتي أنوي، تبعا لذلك، أن أوفد قريبا بعثة خاصة من المقرر تتداول مع ممثلي الخاص وقائد القوة في حجم ذلك التخفيض، وتقدم توصيات محددة في هذا الشأن. وستبدي هذه البعثة بطبيعة الحال اهتماما خاصا بوجهات نظر الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الانسانية. وستظل المهام الأساسية، المتمثلة في كفالة الأمن لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية ولبرامج المساعدة الإنسانية، بين الأولويات العالية، أيا كانت طريقة إعادة تشكيل العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وخصوصا بعد الكمين الذي نُصِب لقوات البعثة مؤخرا، والذي أشير إليه في الفقرة ٢٧ أعلاه.

٥٩ - وإنه لمن الأساسي كذلك، بطبيعة الحال، توفير ما يكفي من الموارد لتمكين الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من مواصلة بذل جهودها. وإنتي أحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي لبرامج تلك الوكالات والمنظمات في الأشهر القادمة.

٦٠ - وإنني مستمر في تبادل الآراء بشأن الحالة في الصومال مع الأمناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بغية تعزيز تعاوننا على إحلال سلم دائم في ذلك البلد. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهذه المنظمات الثلاث على تعاونها مع جهود الأمم المتحدة في الصومال وعلى الدعم الذي قدمته لهذه الجهود.

٦١ - وأود أن أعرب في الختام عن امتناني العميق للسيد لانساني كوياتي لما أبداه، بصفته ممثلاً خاصة بالإناة، من تفان وحكمة منقطعي النظير في الجهود التي بذلها لتوجيه القادة الصوماليين نحو مائدة التفاوض. وإنني على ثقة من أن خلفه، السيد جيمس فيكتور غبیهو، الذي يتولى مسؤولياته في مرحلة حاسمة، سيوظف خبرته الطويلة في تسهيل المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة في الصومال. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري العميق لقائد القوة، الجنرال آدو سماح بن أبو باكار، ولجميع الأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك لزملائهم الصوماليين، لما لا يزالون يبذلونه من شجاعة وقوة التزام في أداء المهام المنوطة بهم ضمن إطار هذه البعثة المعقدة المحفوفة بالأخطار. ودعوني، أخيراً، أقف وقفة إجلال لإفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية والوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين ضحوا التضحية الكبرى وهم يجهدون في التخفيف من معاناة الناس وفي إحلال السلم في الصومال.

الحواشي

(١) لا يزال المركز القانوني للعديد من المقاطعات موضع نقاش بين بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمجتمعات الصومالية المحلية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتغير العدد الإجمالي للمقاطعات الموصوفة بأنها مقاطعات مشمولة بالصومال.

— — — — —